«نوبل» للإنسان المفرط في هشاشته

عائشة بلحاج

من المنطقي أن نقول إنّ كلّ إنسان هشّ بالضرورة في هذا الزمن، حتى المرتاحون في مجتمعات مزدهرة، والآمنون الذين لا ينقصهم شيء ضروري أو كمالي، على عكس ما كان قديماً، حين كان الفقر والمرض لعنتي الإنسان ومصدر شقائه. لذا ندرك جيداً أنّ المعايير لم تعد واضحة. ولكن حين تُمنح جائزة نوبل للآداب، في عزّ حرب إبادة، للروائية الكورية هان كانغ، اعترافاً باحتفائها بالهشاشة، تتزعزعُ مقاييس الهشاشة وتفقد إيمانها بنفسها.

بالطبع، لم نتوقّع أن تُمنح الجائزة لكاتب من المنطقة «المنكوبة» بتاريخها وجغرافيتها، لكنّ العذر هو الذي يستوقفنا؛ نحن الذين نعرف جيداً (كلّ من تجربته) أنّ الآثار التي تخلّفها حياة السرعة في نفسية الإنسان لا يمكن تجاوزها بمعظم الأحيان، وأنّ التعامل مع أفراد نرجسيين لا يرون أبعد من مصالحهم، ومع المجتمعات التي تسعى إلى امتصاص الإنسان وتدجينه، والسّوق التي تبيع وهم السعادة، لتُقنعه بشراء الهناء، عبر سلوك استهلاكي قهري يقوم على الحاجة لمزيد من الأشياء ليعيش أفضل، قد تنتهي حياته منتظراً الأفضل، بقناعة راسخة بأنّه غير سعيد، طالما لم يتحقّق له الأفضل. لكن هل تجوز مقارنة هذه الهشاشة مع هشاشة حياة المعرّضين للقتل يومياً؟

لا يمكن التهوين من ورطة الإنسان المعاصر المُفرط في هشاشته، وأنّه كرة سهلة الوقوع في هاوية الاكتئاب، وفقدان الجدوى. وفي المقابل، هل هذه الهشاشة الفردية، التي ترافق الحياة شبه المستقرّة، هي ما يهدّد الوعي الإنساني، فيحتفي بها أصحاب أكبر جائزة أدبية في العالم؟ وهل من هشاشة أكبر من هشاشة أجسادٍ غضّة تتفتّت في غزّة؟ أو هشاشة طفل أو طفلة فقدا أُسرهما بالكامل؟ ومقابل هشاشتنا وانشطارنا النفسي، وسط حياة سريعة لا ترحم، هل نمنحُ هشاشة طفل فقد عينيه أو يديه في القصف الأولويّة، أو لآلامنا النفسية؟

بعد الحروب العالمية، احتفى الأدب بالمآسي التي رافقتها وتلتها، وكانت تلك الأعمال من بين أكثر ما يميز أهمّيةً مكتبة أيّ قارئ في العالم بأسره. والآن، نعيش مآسي المنطقة العربية التي فاقت التراجيديات كلّها، من ليبيا إلى السودان إلى سورية إلى لبنان والعراق واليمن، ودوما أُمُّ التراجيديات فلسطين. كم من قصص وروايات تحفر في هذا الدمار النفسي، ويكتبها روائيون وقصّاصون وشعراء في هذه المنطقة... لو أرادت اللجنة الاحتفاء بالهشاشة، لمدّت عنقها أبعد قليلاً، إلى هذه المنطقة التي يحمل أخبار مآسيها العادي والبادي من الإعلام. وإذا كانت السينما العالمية قد انفتحت أمام الأفلام الفلسطينية، وصار جمهور السينما يتعرّف إلى القضية الفلسطينية، وإلى معنى الهشاشة، على الرغم من معانقة مهرجانات كثيرة الصهيونية خلال هذه الحرب، إلّا أنّ أفلاماً وجدت طريقها، على عكس أبواب الأدب التي تبدو محكمةَ الحصار، وأكثرَ صهيونية من الصّهاينة. لا تقف الهشاشة عند الفلسطينيين، على طول باعهم فيها، فسورية سجّلت مأساةً لا يفوقها سوى ما تعيشه غزّة من قصف وحشي، وأدباؤها كتبوا وسجّلوا أنهاراً من الكلمات في مقابل أنهار الدم. والسودان هذا البلد المبدع، يقاوم كلّ يوم ممتلئاً بالحياة رغم مآسي الحرب. وليبيا عرفت طفرةً روائيةً أخيراً بعد أن عرفت الحرب الأهلية. والعراق بلد عريق في الكتابة، عاش مرحلةً مدمّرةً من العنف الذي أعاد البلاد عقوداً إلى الخلف. هذا كلّه دفع الإنسان إلى هاوية هائلة الانكسار قد تمتدّ آثارها أجيالاً. وإن كانت جوائز الأدب تُمنَح عن الهشاشة، فإنّ عليها أن تُمنَح لأدباء المنطقة، بالتناوب مدة عقود. وإن كانت تُمنح عن الأدب فإنّهم أيضاً يستحقّونها، رغم ما يقوله بعض الذين لا يقرؤون الأدب العربي. فهذا أدب أُنتِج ويُنتِج باستمرار ما يوازي ما هو عالمي. الحقيقة أنّ هذا الأدب لا يقدّره أهله، فكيف بالأجانب عنه؟ ... وإذا توجّهت إلى معارض الكتب تجد أن الأدب المترجم هو الأوّل بمراحل في الإقبال، رغم أنّ أكثر من نصفه رديء بسبب الاختيارات، أو بسبب رداءة الترجمة. الشعوب المذكورة سابقاً، سادةُ الهشاشة وروّادها، فلا يزايد أحدٌ عليها في صيتها، إلّا إذا كان يريد زبدةَ الهشاشة فيأخذها، هي وجوائزها.

طموحات «إسرائيل الكبرى»

وائل نجم

لعلّ من أهم إنجازات معركة طوفان الأقصى أنّها كشفت بشكل واضح نيّات القيادة السياسية الإسرائيلية الحالية، وعرّت الأهداف الحقيقية من العدوان على غزّة ولبنان معاً. فقد وقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم 27 الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول) على منبر الجمعية العامة للأمم المتّحدة، ورفع خريطة «إسرائيل الكُبرى»، التي تمتدّ من نهر النيل في مصر إلى نهر الفرات في العراق، شاملة سورية ولبنان والأردن وأجزاء من السعودية والعراق وتركيا، فضلاً عن فلسطين كاملة، وإن كان قد عرض الخريطة على أنّها لـ«إسرائيل» وحلفائها في وجه «تحالف الشرّ» المتمثل بإيران، بحسب نتنياهو، وقد كان رفع الخريطة نفسها في 23 سبتمبر/ أيلول 2023، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً، ولكن على أنّها لـ«إسرائيل الكُبرى».

ثمّ عاد إجراء بعض الإنجازات التكتيكية في حربه على لبنان، عندما فجّر أجهزة البيجر لعناصر حزب الله، ثمّ بعد تمكّنه من اغتيال عدد من قياديّ الحزب، وصولاً إلى اغتيال أمينه العام، حسن نصر الله، انتشى نتنياهو وقادته بهذه الإنجازات، وكشف نياته الحقيقية من حربه على غزّة ولبنان، التي لم تعد تقتصر على عنوانَي استعادة الأسرى أو إعادة المستوطنين إلى شمال فلسطين، وتحدّث عن تغيير النظام في لبنان، وعن تغيير الشرق الأوسط كلّه بما يناسب المصالح الإسرائيلية، ويلبّي طموحات القادة الإسرائيليين المتحكّمين بالقرار الإسرائيلي في هذه المرحلة، أو ما يسمّى «إسرائيل كُبرى».

ولكنّ الإنجازات والطموحات شيء وتحقيقها شيء آخر. فالإنجازات التكتيكية التي أحرزها الاحتلال في المستوى الأمني، ومكّنته من اغتيال عدد من أبرز قيادات حزب الله، بدأت تتلاشى مع بدء المواجهات العسكرية، لا سيّما البرّية منها، فالحزب الذي تمكّن خلال فترة وجيزة من إعادة ترميم بنيته التنظيمية، استطاع أن يواصل إطلاق الصواريخ قصيرة المدى وطويلة المدى والدقيقة نحو المواقع والقواعد العسكرية في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وصولاً إلى جنوب تلّ أبيب. كما استطاع أن يصدّ المحاولات البريّة الإسرائيلية لاجتياح قرى في منطقة جنوب الليطاني أو في القرى الحدودية، وألحق بالقوات المهاجمة خسائرَ فادحةً وفقاً لاعترافاتهم. وبالتالي، راح يبدو للإسرائيلي أنّ تغيير النظام في لبنان ليس سهلاً، فضلاً عن تغيير المنطقة برمّتها وإخضاعها لهيمنته وسيطرته وسطوته.

ثمّ هناك ربّما ما هو أهمّ من صمود وثبات الموقفَين والميدانَين اللبناني والفلسطيني، وربّما أيضاً ما هو أكثر أهمّيةً من مصالح دول إقليمية، كما في حال إيران التي لا تقبل بأيّ شكل من الأشكال تغيير الشرق الأوسط كما يحلو لنتنياهو، لأنّ ذلك سيكون على حسابها وعلى حساب أمنها القومي.

ثمّ إنّ إسرائيل بالنسبة لأميركا قاعدة عسكرية متقدّمة تحمي بها مصالحها، وتحكم من خلالها المنطقةَ، فهي العصا الغليظة التي تستخدمها أميركا عندما تجد ذلك ضرورياً فيما تقدّم نفسها وسيطاً يعمل على حلّ النزاعات، تماماً كما هو حاصل حالياً في وساطتها بين إسرائيل والفلسطينيين، وأيضاً اللبنانيين. فهل تسمح أميركا لهذه القاعدة العسكرية بأن تتحوّل قوّةً إقليميةً سياسيةً تنازعها الهيمنة والسيطرة، وتتحرّر من قراراتها، وتصبح زعيمة المنطقة؟

أغلب الظنّ أنّه حتّى أميركا لا تقبل ذلك، لأنّ الدول لا تحكمها العواطف إنّما المصالح. لكلّ ذلك ولغيره من اعتبارات لم تُذكَر، فإنّ طموحات قادة إسرائيل في إقامة «إسرائيل كُبرى» غير قابلة للتحقّق، غير أنّ ما يجري حالياً هو إضعاف الأطراف كافّة، وصولاً إلى حالة إنهاك تسمح بإعادة إنتاج صيغة معدّلة تُكرّس معادلةَ تَحَكُّم أميركا بالمشهد كلّه، ولو على حساب دماء الأبرياء.

(كاتب لبناني)

ألمانيا عندما تأبى أن تتطهَّر من خطيئة الإبادة الجماعية

أسامة أبو ارشيد

تصريحات وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، المُبرِّرة والمُؤيِّدة جريمة الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزّة، مثيرة للاشمئزاز، ولكنّها ليست مُفاجِئة ولا مُستغرَبة، بل متّسقة مع تاريخ ألمانيا وحاضرها الإجرامي الفظيع والملطّخ بالدماء. وكانت بيربوك قد قالت أمام البرلمان الألماني، بمناسبة الذكرى الأولى لعملية طوفان الأقصى، التي شنّتها حركة حماس ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في منطقة غلاف غزّة في 7 أكتوبر (2023) إنّ «حق الدفاع عن النفس لا يعني مهاجمة الإرهابيين فحسب، بل تدميرهم». وأضافت: «عندما يختبئ إرهابيو حماس بين الناس وخلف المدارس، فإنّ الأماكن المدنية تفقد وضع الحماية، لأنّ الإرهابيين ينتهكونها»، مشدّدة على أنّ «أمن إسرائيل جزء أساس من وجود ألمانيا الحالية، وحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها هو مسؤوليتنا أيضاً».

لن تخوض هذه السطور في تهافت مزاعم بيربوك القانونية، فالقوانين والإعلانات والاتفاقيات الدولية تدحضها، وتؤكّد بطلانها، وقد أوضح خبراءُ قانونيون كثر ذلك. ما يعنينا هنا أنّ تصريحات بيربوك (للمفارقة، تنتمي إلى حزب الخضر ومشهورة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحماية البيئة!)، لا تمثّل خروجاً من السياق المعياري الألماني، كولونيالياً وعنصرياً، في التعامل مع من تقاربهم على أنّهم «الآخر». مثلاً، قامت الإمبراطورية الألمانية باستعمار ناميبيا الواقعة جنوب غربي قارّة أفريقيا، في الفترة الممتدَّة ما بين 1884 وحتّى 1915. وعلى مدى ثلاثة عقود ارتكبت قوّاتها (ومستوطنوها) جرائمَ يندى لها الجبين بحقّ السكّان الأصليين، تضمَّنت تهجيرهم من أراضيهم وحشرهم في «محميّات»، أي معسكرات اعتقال. كما تعرّض السكّان الأصليون للاستعباد، وفُرِضت عليهم السُّخْرَة، ومُورِست في حقّهم أقسى وأحطُّ وسائل القمعَ والإرهاب، من القتل والجلد، إلى الاغتصاب والاستغلال الجنسي. دع عنك تحويلهم لفئرانَ تجارب طبيّة، مثل حقن كثيرين منهم بالأفيون والزرنيخ وغيرهما من الموادّ، في مسعى إلى إيجاد علاجات لأمراض معيّنة. وأمام هذه الوحشية الألمانية، ثار السكّان الأصليون من شعبَي هيريرو وناما عام 1904، إلّا أنّ ألمانيا ردَّت بوحشية أكبر، فأبادت نحو 65 ألف شخص من أصل 80 ألفاً من قبائل الهيريرو، وأكثر من عشرة آلاف شخص من قبائل الناما، وكان عددهم حينها 20 ألفاً. ورغم أنّ الأمم المتحدة اعتبرت عام 1985 ما جرى لشعبَي الهيريرو والناما إبادة جماعية، فإنّ ألمانيا لم تعترف بذلك إلّا عام 2021، ولكن بطريقة مخزية، تنمّ عن احتقار لضحاياها الأفارقة، إذ أصدرت إعلاناً مُشتركاً مع ناميبيا تعهَّدت بموجبه بدفع 1,1 مليار يورو للحكومة الناميبية مقسطة على 30 عاماً، على أن تُنفَق في المناطق التي يعيش فيها الآن أحفاد ضحاياها.

ولم تكد ألمانيا تطوي صفحة العار في ناميبيا، حتّى كانت تفتح (مع دول أوروبية أخرى) صفحة إجرامٍ أشدَّ وأنكى في أوروبا وبعض مناطق أفريقيا والشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، تسبّبت في مقتل أكثر من 17 مليون إنسان وإصابة عشرات الملايين. ويذكر لألمانيا هنا أنّها كانت أوّل من استخدم الأسلحة الكيماوية والغازات السامّة خلال تلك الحرب. ثمَّ كانت الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، التي كانت ألمانيا النازية، مع دول أوروبية أخرى، والولايات المتّحدة، والاتحاد السوفييتي، واليابان، أقطابها، وقد قُتِل فيها ما لا يقلّ عن 73 مليون إنسان، وأصيب عشرات الملايين غيرهم. في تلك الحرب لم تكن ألمانيا أقلّ إجراماً من بريطانيا وفرنسا وأميركا والاتحاد السوفييتي واليابان. وتاريخ ألمانيا المُخزي هنا مُسجَّل ومُوثَّق، على أساس أنّها خرجت مع إيطاليا واليابان مهزومة، من دون أن ينتقص ذلك من نصيب إجرام المنتصرين وشركاء ألمانيا في الهزيمة. ولا تنكر ألمانيا ما نُسِبَ إليها من فظائع وتهم بالإبادة الجماعية خلال الحرب العالمية الثانية، إذ إنّها تقرّ بإبادة ملايين اليهود والبولنديين والغجر وذوي الإعاقات في الهولوكوست، هذا فضلاً عن قتلها ثلاثة ملايين أسير حرب سوفييتي.

> تكفّر ألمانيا عن جريمة الإبادة الجماعية بحقّ اليهود بتمكين إسرائيل من ارتكاب الإبادة بحقّ الفلسطينيين

ومرّة أخرى، لا ينبغي أبداً نسيان عشرات الملايين من البشر الذين أبادهم الأميركيون والبريطانيون والفرنسيون والسوفييت واليابانيون في أوروبا، بما في ذلك في ألمانيا، وفي الصين ودول آسيوية أخرى، بما في ذلك اليابان نفسها.

لم تعمل ألمانيا، المجرمة والضحية (بفعل صنائعها) في آن، على التعلّم من خطاياها والتطهّر من جرائمها المدمّرة حتّى اليوم، بل إنّها ماضية في غيِّها. على مدى أربعة عشر عاماً، منذ عام 1952، دفعت ألمانيا ما يعادل اليوم ثلاثة مليارات دولار تعويضات لإسرائيل لقاء ما فعلته باليهود خلال الحرب العالمية الثانية. لكنّها لم تقف عند ذلك الحدّ، إذ عملت على تقديم مساعدات عسكرية للدولة العبرية، وبيعها أنظمة تسليح حديثة استخدمتها الأخيرة على مدى العقود الماضية في عدوانها على العرب والفلسطينيين. وألمانيا هي الدولة الثانية، بعد الولايات المتّحدة، من جهة الدعم العسكري المُقدَّم لإسرائيل. مثلاً، في عام 2023 وحده وَرَّدت ألمانيا لإسرائيل مُعدَّاتٍ عسكرية وأسلحة حربية بقيمة 356 مليون دولار (30% من مجموع الأسلحة التي تلقّتها إسرائيل العام الماضي). ومع أنّ هذا الرقم كان أقلّ بحوالي 16,4 مليون دولار هذا العام، إلّا أنّه يبقى كبيراً. وبناء على هذه المعطيات رفعت نيكاراغوا في وقت سابق من هذا العام دعوى قضائية ضدَّ ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية، متَّهمة إياها بمخالفة التزاماتها بموجب «اتفاقية الإبادة الجماعية». ورغم أنّ المحكمة رفضت الدعوى، فإنّ التبرير الذي قدّمته ألمانيا أمامها لمساهمتها في جرائم إسرائيل كان لافتاً. «تاريخنا هو السبب وراء كون أمن إسرائيل في صميم السياسة الخارجية الألمانية». هكذا قالت رئيسة فريق الدفاع القانوني الألماني فون أوسلار غليشين، في إشارة إلى جريمة ألمانيا في الهولوكوست. أي إنّ ألمانيا لا ترى مانعاً في أن تكفّر عن جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها في حقّ اليهود في الحرب العالمية الثانية بتمكين إسرائيل من ارتكاب إبادة جماعية بحقّ الفلسطينيين في قطاع غزّة (!)

من هنا يتّضح أنّ تصريحات وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، لم تكن خروجاً عن سياق تاريخ ألمانيا المُخزي والإجرامي. كلّ ما في الأمر أنّ هُويَّة الضحية هي من تتحوّل من فترة زمنية إلى أخرى، كما أنّ الذرائع تتغيّر، لكن يبقى جوهر الجريمة واحدٌ، ألا وهو أنّ حضارة الرجل الأبيض لا ترى مثلمة في جرائم الإبادة ما دامت هي من ترتكبها، وما دام الضحية هو «الآخر».

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

كاريكاتير **عماد حجاج**

التكيّف مع الاحتلال

راتب شعبو

الضربات الإسرائيلية المتكرّرة على سورية منذ سنوات، وما نشهده من إجرام وعنف رهيب منذ أكثر من سنة في غزّة، ومنذ نحو شهر في لبنان، ليست حرباً، إنّها بالأحرى عقابٌ واسع. وفي مفهوم العقاب لا قدرة للمعاقَب سوى أن يتلقّى العقابَ بلا ردّ، أو بقدرٍ بسيط من ردٍّ لا يقارن بفداحة الفعل. كنّا ضعفاء هكذا غالباً أمام إسرائيل المدعومة من أميركا بلا حدود. صحيح، ولكنّنا نصبح أضعف أكثر فأكثر. كيف أصبحت بلداننا بهذه الهشاشة التي لا تتبدّى فقط في العجز أمام العدوان الخارجي، بل أيضاً في التفكّك السياسي والاجتماعي، وفي سيادة آليات التحلّل الذاتي على آليات الترميم، في توليفة شيطانية لا يبدو أنّ لها حلّاً، وكأنّ المشكلات العامّة عندنا لا تنتج عناصر حلّها، كما يفترض أن يكون الأمر، بل تُولِّد مزيداً من المشكلات التي تتعاضد وتدوم وتتفاقم.

معروف أنّ الاحتلال والاعتداء والتهديد الخارجي المستمرّ، يعزّز التضامن الوطني في البلد، غير أنّنا شهدنا في بلداننا ظاهرةً مقلوبةً، وهي المزيد من التفكّك الوطني. السبب أنّ الاحتلال والخطر الخارجي المقيم كانا في الواقع ركيزةً لبروز جماعاتِ حُكم متكيّفةٍ في العمق مع واقع الاحتلال ومع وجود العدو المحتلّ. جماعات تستثمر في العداء للمحتلّ استثماراً مقلوباً، أي مضاداً للتحرير ومنصبّاً على تكريس (وديمومة) السلطة التي في يدها، بوصفها جماعاتٍ تسيطر في السياسة والاقتصاد والثقافة، وتعتاش من التخريب الوطني المواظب، من فساد وتسلّط وتمييز وقمع وتحريض عصبيات إثنية وطائفية... إلخ. تخريب يرافقه صراخٌ «وطنيٌّ» يشبه اللغو، ولكنّه لغو سلطات غير مقيّدة وقادرة أن تُحيي وتميت، الأمر الذي كان من شأنه، مضافاً إلى أشكال الاستئثار والممارسات التمييزية، إفقاد الناس تماسكهم الوطني. فارق القوة الواسع بين دولنا «الوطنية» ودولة الاحتلال المدعومة على طول الخطّ من قوى خارجية كُبرى، كان أرضيةً مناسبةً لاستقرار جماعاتٍ حاكمة أو سلطات ترجمت عجزها الوطني إلى آلية لاحتلال الدولة وتحويلها ملكيةً خاصّةً صالحةً للتوريث، أي تحويلها دولةً متكيّفةً مع واقع الاحتلال وسلطته، وتشكّل معه نظاماً إقليمياً واحداً يحافظ على الاحتلال ويكرّسه. أقصى طموح الجماعة الحاكمة المتكيفة هو أن تحافظ على وجودها، وقد باتت لا تحسب حساباً إلّا للمحتلّ، ولا تحرص على شيء بقدر حرصها على رضا المحتلّ.

لا يعني قولنا هذا أنّنا نريد من الدولة أن تقوم بحروب وأعمال عسكرية ضدّ الاحتلال لتحرير الأرض، حين لا يكون لديها الإمكانات لفعل ذلك، بل يعني أنّ على الجماعة الحاكمة ألّا تنتهك عمومية الدولة، وألّا تجعل من السلطة أولويةً تفوق ما عداها كلّه، بما في ذلك صيانة أمان وسلامة المجتمع وتماسكه الوطني.

ينطلق تكيّف الجماعة الحاكمة مع الاحتلال من إقرارها بالعجز عن مواجهة المحتلّ بالقوّة. الإقرار بالعجز أمر مفهوم، ولا غرابة في أن تكون دولة ما في وضع ضعيف قياساً بالمحتلّ الذي يستولي على جزء من أرضها، ولا غرابة أنْ تعجز دولةٌ عن تحرير هذا الجزء بالقوّة. يمكن المجاهرة بهذا التسليم أو الإقرار، وجعله دافعاً نحو استراتيجية تعتمد النشاط السياسي والاستناد إلى القانون الدولي لاسترداد الحقّ، والانشغال، بدلاً من المواجهة العسكرية مع المحتلّ، في تكريس موارد البلد لصالح التنمية الداخلية بمفهوم واسع يشمل الاقتصاد والسياسة والتعليم.

لكنّ الجماعة ذات النهج التكيّفي مع الاحتلال تعمل بالضبط بالعكس من ذلك، إنّها تدرك بفعل معرفة الإمكانات والظروف والعلاقات الدولية، أو بفعل حروب سابقة مع العدو، كما هو الحال في مصر وسورية تجاه إسرائيل، أنّها عاجزة عن المواجهة، لكنّها تخفي عن الناس حقيقة تسليمها بالعجز، وتصلب البلد، اقتصاداً وشعباً، إلى ما لا نهاية، على خشبة كاذبة اسمها «التحرير». على هذا، تصبح الجماعة الحاكمة طليقة اليد في عمل ما تشاء، فاحتكارها السلطة هو بغرض التحرير، وما ينجم عن سيطرتها من إفقار وقمع معمّم، يُصوَّر أنّه في سبيل الهدف الذي لا يُقاس ولا يُناقش ولا يُمسّ، وهو التحرير. والفشل الذي يدفع الناسُ ثمنه في كلّ صعيد، إنّما هو بفعل تآمر الأعداء الذين يغيظهم ما نحقّقه من نجاحات، ويغيظهم موقفنا الصامد... إلخ. هكذا، في واقع هذه الجماعات الحاكمة المتكيّفة، يتحوّل الفشل برهاناً على الصمود، ويتحوّل العدو نعمةً لا يريدون زوالها.

يمكن أن ينتهي التكيّف مع الاحتلال باتفاق سلام وتطبيع مع الحال القائم، والاعتراف بالاحتلال، كما حصل ويحصل مع غير بلد عربي إزاء إسرائيل. غير أنّ غياب التطبيع، كما هو حال الدولة السورية مثلاً، هو أيضاً شكل من التكيّف الذي قد يكون ذا فاعلية مضادّة للتحرير أكثر من التطبيع، ذلك أنّ استمرار «العداء» يشكّل عذراً دائماً لجماعة الحكم لتبرير كلّ جريمة، وللتهرب من كلّ واجب وطني للدولة تجاه الشعب.

> غياب التطبيع، كما حال الدولة السورية مثلاً، شكل من التكيّف الذي قد يكون ذا فاعلية مضادّة للتحرير

(كاتب سوري في فرنسا)

سؤال الاستشراق بين نماذجه المعرفية والحالة النقدية

سيف الدين عبد الفتاح

لم تنته الظاهرة الاستشراقية، بل اتخذت أوعيةً وأشكالاً أخرى تحت مسمّى «الاستشراق الجديد»، ومن المهم فحص مقولات مثل «نهاية الاستشراق» أو «موت الاستشراق»، أو أن ذلك نهايات لحقِب مرّت. وفي الحديث عن «ما بعد الاستشراق» كما أشار الكاتب من قبل، فإن أذرع الحضارة الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتّحدة، لا تزال تعتمد هذه الأدوات المعرفية في السياقات الضامنة لحالة التبعية والتجزئة، التي تشكّل قابلياتٍ للهيمنة والسيطرة على المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، وضمن حالة التشكّل الكولونيالي ضمن أشكال جديدة، فإذا كان هدف الكولونيالية (الاستعمار) القديم «ابقَ لتنهب»، فإنّ شأن الكولونيالي الجديد «ارحل لتبقى». ويظلّ للاستشراق في ثوبه الجديد عمل تأسيسي يساهم فيه بإحكام القبضة الغربية.

من المهم في دراسة الظاهرة الاستشراقية، بين أنّها أداة معرفية للحضارة الغربية خاصّة في مراحلها الكولونيالية وتكريس معنى المركزية الغربية، والجهد العلمي المعرفي والبحثي؛ إذ مثّل الاستشراق جيشاً معرفياً للغزو الكولونيالي؛ والإسهام المعرفي للاستشراق كان على أهميته فعلاً جانبياً، ولكن ما نستطيع أن نؤكّده أنّ الظاهرة الاستشراقية قد مثّلت ما هو أكبر من تقديم مواقفَ وآراءٍ معرفيةٍ حول الشرق، خاصّة في ما يتعلّق بالدين الإسلامي باعتباره أكثر رافد للثقافة السائدة والغالبة أهمّيةً. قدمت الظاهرة الاستشراقية حزمة من النماذج المعرفية بمكوّناتها الخمسة:

الأول، رؤية للعالم والعوالم التي شكّلت موضع تركيزه واهتمامه، وهو أمر (وبشكل مُبكّر) حدّد بوصلته ووجهته، وبدت هذه الرؤية مسكونةً بالغاية الكولونيالية في حِقَب زمنية متوالية ومتتالية، وقدّمت في هذا المقام رؤىً حاكمةً اتخذت من معاييرها للحضارة الغربية أساساً ومقياساً؛ «إنّ الخطاب الاستشراقي يمثّل جوهر الفكر الغربي؛ لا في رؤيته للآخر فحسب، بل في رؤيته لذاته أيضاً؛ إذ بات من الجلي أنّ صورة الآخر التي صاغها مجمل الخطاب الاستشراقي (في تياره العام) قد تلوّنت بلون الضدّ والنقيض للذات الغربية التي (وحدها) جمعت الفضائل من وجهة نظر المركزية الغربية».

المكوّن الثاني، كان لهذه الرؤى الاستشراقية جهاز مفاهيمي وفكري خاصٌ يتغذّى من خلال ممارستها البحثية. شكّل هذا الجهاز المفاهيمي أكثر مدخل للاستشراق أهمّيةً، لقيامه بمهمّة مزدوجة؛ صناعة مفاهيمه الخاصّة، ما استدعى التركيز في قضايا فكرية وثقافية ومعرفية معيّنة، ومن جانب آخر حرص على تقديم أوسع نقد للمفاهيم الإسلامية والدينية، وتسريب ظواهر ارتبطت بصناعة هذا الجهاز المفاهيمي.

المكوّن الثالث يتعلّق بالأطر النظرية والمنهجية، ومن المهم أن نؤكّد أنّ الصناعة الاستشراقية توفّرت لها إمكاناتٌ كبيرةٌ في البحث العلمي، واستطاعت أنّ توظّف أبنيةً تصوّريةً ومنهجيةً تبدو في ظاهرها مُحكَمة، وانتشرت لدى قطاع كبير من المفكّرين، الذين تلقّوا تعليمهم ومعارفهم في الغرب، وبدا لهؤلاء أنّهم يمثلون قناةً اتّصالية (هي الأكثر أهمّيةً) لتسويق هذه الأطر النظرية والمنهجية وترويجها، فقدّمت أطراً تحليليةً لكثير من المجالات المعرفية المرتبطة بالدراسات الإسلامية.

المكوّن الرابع، أنّ من أكثر المناطق التي انطلقت إليها الدراسات الاستشراقية قواعد التفسير، واعتماد تفسيرات بعينها دون غيرها، وكان من هذه القواعد اعتماد المعايير الغربية في تفسير الظواهر من ناحية، وإسقاطات غريبة عن البيئة مصدرها غربي، وهو أمر لم يقف عند حدود دوائر التفسير، بل تعدّاها إلى تشكيل الحياة الثقافية، وفرض مجموعة من القضايا والإشكالات والثنائيات المتصارعة، وهو أمر لا يزال يؤثّر في مجمل الحياة الثقافية والفكرية في بلادنا.

أمّا المكوّن الخامس فيتعلّق بالإشكالات الأجدر بالتناول كما يحدّدها الفكر الاستشراقي ونماذجُه المعرفية، بدا هذا السياق يحاول أن يُصنّع الحالة الثقافية، أو يصطنع قضاياً كانت محلّاً لسجالات داخلية وخارجية، وانشغل فيها العقل العربي والإسلامي، واخترقت حتّى سؤال النهوض والنهضة، فجعلته عند كثيرين في النُّخبة المثقّفة سؤالاً تابعاً لا نابعاً.

وفي باب الاستشراق والحالة النقدية له، فإنّ المناهج النقدية للاستشراق وأحكامه قد تنوّعت في أساليبها ومداخلها؛ ذلك أنّ الظاهرة الاستشراقية لم تشهد نقداً من جانب المفكّرين والمثقّفين من عرب ومسلمين فحسب، بل شهدت كذلك انتقاداً واسعاً من مدارس فكرية غربية أو عربية في الغرب؛ في سياق مواجهتها للمركزية الغربية واستهدافها حالة التبعية والهيمنة. نصدّر هذا النقد بملاحظتين حول نقد الظاهرة الاستشراقية:

الأولى، يُعَدُّ إدوارد سعيد من أبرز النقّاد الذين عنوا بمفهوم «الخطاب الاستشراقي»، فوظّف (في دراسة الظاهرة الاستشراقية وعلاقاتها) بعض تقنيات النقد الثقافي، لا سيّما منظور ميشيل فوكو عن مفهوم الخطاب وعلاقته بالسلطات المتنوعة، في كشف الخطاب الاستشراقي الكامن في دراسات المستشرقين، واستكناه معالمه ومُنتَجه النهائي عن صورة الشرق، وما يتّصل به من علوم وفنون وتصوّرات، ولقد صرّح إدوارد سعيد بأنّ الأساس الفكري الذي يقوم عليه كتاب «الاستشراق» هو «الارتباط الوثيق بين المعرفة وبين السلطة والقوّة».

وقيمة نقد إدوارد سعيد أنّه يضع الاستشراق في موقف مُحرج قبالة مؤيّديه، محمّلاً إياهم المسؤولية الأخلاقية عن تصويب المسار ومراجعة المقولات التي لطالما عُوملت مسلّماتٍ، بما فيها مقولة المفاصلة بين الشرق والغرب، التي اعتبرها سعيد نابعةً من حدود مُتخيَّلة للشرق والغرب (صاغها الخيالُ الاستشراقي) أكثر من أنّها نابعةً من حدود جغرافية واقعية. وفي الوقت ذاته ينفي سعيد أن يكون قصده من هذا التفكيك النقدي تصوير الاستشراق سلسلةً من الأكاذيب والأساطير، أو سلب الاستشراق إنجازاته التي قدّمها في توصيف الآخر (الشرق وفقاً للمفاصلة الاستشراقية).

أمّا الملاحظة الثانية، فمن المهم الوقوف عند نقد وائل حلّاق في كتابه «قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي» (نقله إلى العربية عمر عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2019)، وهو بحث مهم حديث، قدّم فيه حلّاق محاولة لتوصيف الظاهرة الاستشراقية من زاوية غير التي اعتاد نقّاد الاستشراق الولوج إلى درسه من خلالها، فاستعار حلّاق عدة منظورات تفسيرية لتقديم تحليل أعمق لجوهر الظاهرة الاستشراقية وتشابكاتها البنيوية، التي تضعها في قلب مشروع الحداثة الغربية باعتبار الاستشراق أداةً حداثيةً لإنتاج الشرق، لا محض تمثيلات تصويرية.

ويبدو، من النظر في هذا الكتاب، أنّ صاحبه انطلق من نقد إدوارد سعيد؛ من جهة أنّ إدوارد سعيد نقد الاستشراق بأدوات من داخل البنية المعرفية للحداثة، وبقي نقده في هذا الإطار، فصار إنجازه الوحيد هو كشف العلاقة بين الاستشراق والسلطة الكولونيالية؛ تأثّراً بميشيل فوكو بالأساس، بينما لم يمتدّ إلى كشف موقع الاستشراق من بنية الحداثة ذاتها، كما لم يلتفت سعيد إلى حقيقة أنّ الأدوات التي أنتجت الحداثة لا يمكن استخدامها في إعادة بناء وتشكيل ما استخدمت في إنتاجه، بل أقصى ما ينتظر من هذه الأدوات هو تصحيح بعض الأخطاء، وحلّ بعض المشكلات، من دون إحداث خلخلة جوهرية في بنية الشيء المنقود، بينما حاول حلّاق كسر الإطار النقدي الذي اعتاد نقّاد الاستشراق قبله على الولوج إلى الدرس الاستشراقي من خلاله، إيماناً منه بأنّ إعادة بناء الاستشراق تحتاج كسر هذا الإطار، والتوصّل إلى نقد العلم الحداثي (وإعادة بنائه) بأدوات من خارج المنظومة الحداثية تتمتع (إلى جانب قوّة المنظور النقدي) برسوخ الجانب القِيَمي. ورشّح حلّاق الإفادة في هذا الصدد من الرصيد المهمل لنظريات المعرفة والأخلاق في الإسلام، وأولى جهود الفيلسوف طه عبد الرحمن عنايةً خاصّةً.

من المهم كذلك أن نؤكّد أنّ نقد الظاهرة الاستشراقية أنتج كتابات كثيرة، ولعل هذا الأمر (وحتّى الكتابات ما بعد الكولونيالية) يستحق التوقف عنده، ضمن تجلية الموقف من الاستشراق وسؤاله المهم.

> قيمة نقد إدوارد سعيد أنّه يضع الاستشراق مُحرَجاً قبالة مؤيّديه، محمّلاً إياهم المسؤولية الأخلاقية عن مراجعة مقولات عُومِلت مسلّماتٍ

(كاتب مصري في إسطنبول)

في ضرورة تصويتنا لهاريس

معن البياري

لا يحمل صاحب السطور أدناه الجنسية الأميركية، ولم يحدُث أن زار الولايات المتحدة (للأسف)، ولكنه يحشُر نفسَه بين العرب والمسلمين الأميركيين ذوي أهليّة التصويت في انتخابات الرئاسة الأميركية، ويُزايد عليهم بوجوب أن «نصوّت» لمرشّحة الحزب الديمقراطي كامالا هاريس. وهذا عجيبٌ من شخصٍ لا خبرة له، في الأصل والفصل، في قصة الانتخابات الأميركية كلها، ولا دراية له بولايات متأرجحة وأخرى غير متأرجحة. ولكن الأعجب من حالةٍ كهذه المنطق الذي يشيع بين أوساط العرب الأميركان هناك، ومعهم قطاعاتٌ عريضةٌ من مهاجرين من دول إسلامية، عن وجوب معاقبة السيدة هاريس، بسبب مواقف إدارة الرئيس بايدن، ومعلومٌ أنها نائبتُه، شديدة الانحياز لدولة الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة الجارية في غزّة. وذلك بالتصويت لمرشّحة حزب الخضر (اليساري) جيل ستاين (اليهودية لمن أراد أن يعرف). وعندما تُخبرنا استطلاعات رأي أن 40% من العرب والمسلمين سيفعلون هذا، فلنا أن نعرف بداهةً، ومن دون حاجةٍ إلى خبرة بأميركا أو زيارتها، أن هذه الأصوات تصبّ في طاحونة دونالد ترامب، فلا حاجة لكلامٍ كثير وإسهابٍ في تحليلاتٍ نافلةٍ للقول إن الانتخابات المتحدّث عنها هي بين هذا الرجل ونائبة الرئيس بايدن، وإن المنافسة بينهما، فليس في وُسع أيٍّ من مرشّحين خمسةٍ آخرين (هل أحد يحفظ أسماءهم؟). ولا أحد في الدنيا على ثقةٍ بأن العرب والمسلمين هناك حسبوها بالمسطرة والقلم، ودقّقوا جيّداً، فأكّدوا لأنفسهم (دعك من غيرهم) أن ثمّة حدّاً أدنى لفرصة فوز الطبيبة والناشطة (في شؤون البيئة) السبعينية جيل ستاين، أو أقلّه إقلاق ترامب.

ليس في مقدور أي عاقل أن يدافع عن هاريس، وأن يعدّها نصيرة لحقوق الشعب الفلسطيني وقضايا الأمة العربية (لو كانت كذلك لما وصلت إلى منصبها الراهن). ولكنّ اعتباراً كهذا لا يجوز، في منطق السياسة والاشتغال بها، أن يغيّب النظر في أولويةٍ أخرى، أي المقارنات بين هذه المرأة ومنافسها العنصري وسيئ الصيت، والذي تُكافئه «معاقبة» كامالا هاريس، بعدم التصويت لها، بالإقامة في البيت الأبيض نصيراً شديد التطرّف لإسرائيل الأوسع من مساحتها الراهنة، والأكثر إجراماً من إجرام الإبادة الجماعية الراهن في غزّة، والظهير الأنشط لكل استيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي لن يخفي حماسه لضمّ الضفة الغربية، ولا يعنيه الأردن بشيء، وطناً بديلاً لفلسطينيين مهجّرين أو وطناً لأبنائه. ويحسُن أن يُعرَف أن ترامب رئيساً منتخباً في العام 2024 غيره رئيساً منتخباً في 2016، أي أن يُعرف أن السقوف الواطئة (وهذا وصفٌ مخفّف) لوثيقته التي أعلنها في يناير/ كانون الثاني 2020، «السلام من أجل الازدهار.. رؤية جديدة لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»، وشاع اسمُها «صفقة القرن»، ستصير أعلى بكثير مما سيطرحه من مقترحات سلام وازدهار وتطبيع، فلن يكتفي بالجهر بإلغاء أي اعترافٍ بوجود الشعب الفلسطيني، وإنما قد يوازي هذا بإسناد حقّ إسرائيل في السيطرة على ما كل ما تيسّر لجنودها من أراض عربية، لبنانية وسورية وفلسطينية (غزة وغيرها)، يصلون إليها. للصوت في المواسم الانتخابية في الدول الديمقراطية قيمته ووزنه وأثره. ويعرف هذا البديهي عرب الولايات المتحدة والعالمثليون القادمون إليها يحوزون جنسيتها. ولهذا، لا يصير الحكي عن أفضلية هاريس على ترامب كلاماً مرسلاً في المقاهي لتزجية أوقات ناس لا يستشعرون لمواطنتهم في بلدانهم معنىً، وإنما هو هناك، في الولايات المتحدة، كلّام مسؤول. ولهذا ثمّة مسؤولية خاصة، وعظيمة الأهمية، للصوت العربي والمسلم في الانتخابات الرئاسية (وغيرها) الأميركية عموماً، وتتضاعف هذه الأهمية في الخامس من الشهر المقبل (نوفمبر/ تشرين الثاني)، لأن وضوح المقارنة بين السيئ والأسوأ، في الموقعة المرتقبة هذه، لا يعطي مساحة للتّ والعجن، ولا لكلامٍ عن عقوبة هذه المرأة وتفضيل امرأة أخرى عليها، وهو وضوحٌ لا يجوز (هل مسموحٌ استخدام هذه المفردة؟) أن يكون موضوع سجال نافل.

زيادة لمستزيد، العالم بلا دونالد ترامب أقلّ بؤساً منه بوجود هذا الرجل الذي جرى التعاطي معه في أربع سنوات غير منسيّة. وهنا، لن يعني شيئاً ذا أهمية أي قولٍ عن رداءة إدارة بايدن وانحطاطها في غضون الحرب العدوانية على غزّة (والأخرى الراهنة على لبنان)، ليس فقط لأن كوارث ترامب (ورجالاته) في ملفاتٍ بلا عدد (المهاجرون مثلا) مشهودة، بل أولاً وعاشراً، لأن في عدم العمل على إنجاح هاريس تقويضاً للسياسة وجوهرها ومعناها...

هذه الدول اللبنانية

حسام كنفاني

الكلام عن الانقسام الداخلي اللبناني ليس جديداً، فعمره من عمر إقامة الدولة على أسس طائفية، ما لبثت أن تحولت إلى مذهبية، وكبرت مع الوقت حتى انفجرت حرباً أهلية استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً. غير أن نهاية الحرب لم تؤسس لدولة، بل لدول ظهرت ملامحها في أكثر من مرحلة من مراحل السياسة اللبنانية ما بعد اتفاق الطائف، وهي اليوم تتجلى في ظل العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان، الذي قتل الآلاف وهجر أكثر من مليون لبناني، ودمر مساحات واسعة من القرى والمدن التي باتت غير قابلة للعيش. على الرغم من أن أكثر من نصف مساحة البلاد تقريباً بات شبه خالٍ من سكانه بفعل القصف الإسرائيلي وأوامر الإخلاء، والحديث هنا عن معظم مساحة الجنوب اللبناني وكثير من قرى البقاع، إضافة إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، فإن العديد من المدارس في المناطق التي يعتقد القائمون عليها أنها آمنة، قررت فتح أبوابها وإطلاق العام الدراسي حضورياً وليس عن بعد، وكأن ما يحصل في الجزء الآخر من البلد لا يعنيها، وأنها معفية من التداعيات المترتبة عليه، ضاربة عرض الحائط بسلامة تنقلات الطلاب الذين يسلك كثيرون منهم طرقاً معرضة للاستهداف، بفعل قربها مما يعتقد الاحتلال أنها «معاقل» لحزب الله أو مراكز تجمع لأفراده.

والأمر لا يقتصر على منطقة بعينها، فبحسب التقسيم الجغرافي اللبناني، الناتج أيضاً من الحرب الأهلية والتهجير الذي رافقها، فإن لكل منطقة أو قضاء هوية طائفية أو مذهبية معينة، تتبع اسمياً للدولة اللبنانية، لكنها تدار فعلياً من أمراء الطوائف والمذاهب الكثر على الأراضي اللبنانية. ويبدو أنه برأي هؤلاء فإن العدوان الإسرائيلي يستهدف طائفة بعينها، وبالتالي فهم ومعظم مناطقهم آمنون نسبياً لاستكمال حياتهم الطبيعية.

من المفهوم أن تستمر الحياة العملية اليومية لتأمين لقمة العيش في بلد يعاني أهله اقتصادياً، لكن من غير المعقول المضي في مسارات من المفترض أنها موحدة وتتبع لقوانين الدولة اللبنانية، على غرار التعليم، في الوقت الذي تتعطل فيه العملية الدراسية في غالبية مدارس البلاد المكتظة بآلاف النازحين. على عكس الصورة التي يحاول بعض وسائل الإعلام اللبنانية تصديرها عن التعاضد الوطني في مواجهة العدوان واستقبال النازحين، فإن واقع الأمر ليس وردياً إلى هذا الحد، بل إن العديد من المناطق خارج العاصمة بيروت ترفض استقبال اللاجئين من طائفة معينة. وهذا الأمر كان قائماً في الكثير من المناطق قبل العدوان وقبل الاستهداف المباشرة للطائفة الشيعية. فالعديد من الإدارات المحلية أصدر قرارات بمنع تأجير أو بيع مساكن للبنانيين من طائفة مغايرة لنسيج المنطقة، وذلك تحت مرأى ومسمع الدولة اللبنانية التي فضلت عدم التدخل حرصاً على الحسابات الطائفية.

ظاهرة الدول اللبنانية داخل الدولة كانت سائدة خلال الحرب الأهلية، وكان التقسيم قائماً فعلياً في عموم البلاد التي كانت محكومة من مليشيات في ظل غياب الدولة. ومع نهاية الحرب، يبدو أن هذه الدول استمرت في الحياة سراً، ولم يظهر منها إلا تلك التي أنشأها حزب الله لاحقاً الذي أسس دولته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية في المناطق التي تخضع لسلطته، واستمرت في العمل حتى العدوان الحالي. لكن اليوم عادت هذه الدول للظهور، ونفضت الغبار عن مشاريع كان من المفترض أنها اندثرت، وتجارب كان من المفترض أنها فشلت. لبنان ما بعد العدوان، والذي لا أحد يعلم أو يمكن أن يتوقع متى أو كيف ينتهي، سيكون أمام واقع جديد يحمل في طياته خطورة كبيرة على شكل البلد وسلمه الأهلي.

قراءة في الانتخابات الرئاسية التونسية

نجيبة بن حسين

المتمعّن في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، وفي ما أحاطها من مناخ انتخابي، ومن مسار تركيز للمؤسّسات العمومية، التي تلت اعتماد الدستور الجديد إثر إقراره باستفتاء شعبي في 25 يوليو/ تمّوز 2022، لن يستعجب ما أفرزه الصندوق، ولن يجرؤ على السقوط في متاهات التشكيك في نزاهة الانتخابات وفي حياد الهيئة المشرفة عليها، من ناحية التنظيم العملياتي المتعلّق بالسير التقني للعملية الانتخابية، من تصويت وفرز وتجميع واحتساب للأصوات وإعلان نتائج. فالفوز الساحق للرئيس قيس سعيّد بولاية رئاسية ثانية بنسبة تفوق 90% له مبرّرات موضوعية، وهو تتويج لمسار سياسي وانتخابي مدروس، ولمشروع حكم وتمكين بدأ منذ تاريخ 25 يوليو/2021، عندما حلّ الرئيس سعيّد البرلمان التونسي وأقال رئيس الحكومة وعلّق العمل بدستور 2014.

نتيجة انتخابات 2024 غير مسبوقة منذ اندلاع الثورة التونسية، وما تلاها من انتخابات رئاسية مباشرة، فقد فاز المُترشّح من الدورة الأولى، ولم يُلجَأ إلى دورة ثانية، خلافاً للمحطات الانتخابية السابقة، بل تجاوزت نسبة الأصوات المتحصّل عليها بكثير النسب السابقة بما فيها تلك التي تحصّل عليها قيس سعيّد في الانتخابات الرئاسية سنة 2019، في مقابل منافسه نبيل القروي، إذ فاقت 70%، ولم تضاهِ النسبة الحالية التي تجاوزت 90%. وهي بالإضافة إلى ذلك نسبةٌ مرتفعةٌ جدّاً تُذكّرنا بنسب الفوز التي كان يتحصّل عليها رئيس الجمهورية قبل اندلاع الثورة التونسية، التي كانت تعتبر آنذاك مؤشّراً للاستبداد والدكتاتورية وتغييب التعدّدية السياسية، والاكتفاء بالمعارضة الصورية والكارتونية لتلميع صورة النظام وإضفاء شرعيةٍ ديمقراطيةٍ مغشوشةٍ على وجوده واحتكاره السلطة.

وقد قطع النظام السياسي التونسي مع هذه الأنظمة الدكتاتورية والبوليسية مع قيام الثورة، التي كان من أبرز مطالبها الحرّية بمختلف تجلّياتها؛ حرّية التعبير، وحرّية الممارسة السياسية، سواء عبر الأحزاب أو المؤسّسات أو الأفراد، وحرّية الترشّح والانتخاب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وحرّية الإعلام. وقد ترتّب من هذا المناخ السياسي زخمٌ عارمٌ من الأحزاب والجمعيات، وحرّية تعبير تكاد تكون منقطعة النظير في غيرها من الدول العربية، وتعدّدية سياسية وإن كانت في أغلب المراحل محكومةً باستقطاب ثنائي، وبتوافق هجين بين قوى سياسية مضادّة ومتباينةٍ، ما أدخل البلاد متاهةً من المزايدات والمهاترات السياسية، وأضفى على مؤسّسات الحكم تشتّتاً وتشظّياً ساهما في استفحال الفساد وتغلغل الفكر التكفيري والإرهابي، واستحكام سلطة اللوبيات وسطوتها على مفاصل الدولة، وطغيان اقتصاد الريع وتفاقم المديونية لصناديق المال الدولية، فالحرّية التي اعتُبرت المكسب الأوحد للثورة لم يصاحبها إصلاح اقتصادي واجتماعي حقيقي، ولا بعث لمنوال تنموي جديد يحفظ كرامة الإنسان ويحقّق العدالة والرفاه له، ولم تستكمل بشن حرب فعلية على الفساد والمفسدين، وبحوكمة الإدارة ومختلف أجهزة الدولة. لذلك، رحّبت نسبة مهمّة من شرائح المجتمع التونسي بإجراءات قيس سعيّد بحلّ البرلمان، الذي كان حلبةَ صراع ونزاع بين أطياف سياسية متنافرة ومتناحرة ساهمت في تأجيج الأحقاد وتهديد السلم الاجتماعي، واعتُبر (سعيّد) أيضاً منقذاً للبلاد من تغوّل الإسلام السياسي التي كانت حركة النهضة أكثر مكوّناته أهمّية، لكن الفترة التي تلت هذه الإجراءات شهدت تحوّلاتٍ مهمّةً وجذريةً في مسار الحكم وممارسة السلطة ورصيد الحرّيات، تمخّض عن الثورة، فقد انبرى الرئيس بصورة فعلية لتحقيق مشروعه السياسي منفرداً، رفضاً لكلّ تشاركية أو انفتاح على القوى السياسية، معتبراً أنّ الأحزاب أجسام وسيطة ساهمت في تدنيس الحياة السياسية وتشويهها، فحاربها بكلّ ما أوتي من قوّة، وساهم في إقصائها فعلياً من المشهد السياسي، وركّز في المقابل النظام القاعدي الذي يقوم على منح السلطة للشعب ليمارسها من دون وساطة الأحزاب، وتجسّد ذلك عبر المحطات الانتخابية التي تمثّلت في انتخاب مجلس نواب الشعب عبر ترشّحات فردية لا حزبية، وفي انتخاب المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، وما ترتب من ذلك من تركيز لغرفة تشريعية ثانية تمثّلت في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، رغم ضبابية الصلاحيات المُسنَدة إليه، وعدم ضبط العلاقات التي تصله بمجلس نواب الشعب (الغرفة التشريعية الأولى).

أسهم هذا البناء السياسي الجديد في القطع نهائياً مع النظام السياسي القديم والتأسيس لنظام حكم جديد يتمحور حول مؤسّسة رئاسة الجمهورية، التي احتكرت سلطة القرار والتدبير في إطار نظام أقرب إلى الرئاسوي منه إلى الرئاسي، إلّا أنّ هذا النظام الجديد لم يحافظ كلياً على جرعات الحرّية التي استطابها المجتمع التونسي، ومنحته فضاءاتٍ حرّةً للتعبير، و«التنبير» بحسب المصطلح الدارج التونسي الذي يفيد التهكّم والسخرية من دون قصد الخدش أو التجريح، فقد بسط يديه على الإعلام العمومي، وضيق على الإعلام الخاصّ، وسلّط عليه سلاح المرسوم 54، الذي أحكم الرقابة عليه، وأضحى معارضون عديدون لسياسات سعيّد، من سياسيين وإعلاميين، في السجن بتهم شتّى، في إطار تشكيك بعضهم في استقلالية القضاء وحياده، وفي قدرته على إجراء محاكمات عادلة، واعتُبر تعديل القانون الانتخابي من مجلس نواب الشعب، قبل أسبوعين أو أقلّ من موعد الاستحقاق الانتخابي الرئاسي، النقطة التي أفاضت الكأس، إذ تضمّن تغييراً لقواعد الاختصاص في مادّة النزاع الانتخابي وسحب الاختصاص المنوط بعهدة القضاء الإداري ليمنحه للقضاء العدلي، ولم يكن هذا التعديل ضرورةً قانونيةً قهريةً بقدر ما كان ردَّةَ فعلٍ على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية التي قضت بإلغاء قرارات اتخذتها الهيئة العُليا المستقلّة للانتخابات برفض ترشّح بعض الشخصيات الوازنة والمعروفة في الساحة السياسية، فقضت المحكمة بإرجاعهم إلى مضمار السباق الانتخابي، إلّا أنّ هيئة الانتخابات رفضت الامتثال إلى أحكام المحكمة الإدارية، وانخرط الطرفان في سجال قانوني وسياسي لم يقع الحسم فيه، لكنّه أسهم في بلبلة سير العملية الانتخابية وإرباكها.

يعود بنا هذا إلى النتائج الانتخابية، ويُفسّر إلى حدٍّ بعيدٍ الفوزَ الساحقَ للرئيس قيس سعيّد. فعلى المستوى السياسي، سعى سعيّد إلى إضعاف خصومه السياسيين وتهميشهم عبر إقصائهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وعبر تقزيم دور الأحزاب بإقرار الترشّحات الفردية عوضاً عن الحزبية، وبملاحقة بعض قياداتها قضائياً. ولا غرابة في ذلك، فهو لم ينبثق من منظومة حزبية، ولم يستنجد يوماً بحزب أو بكتلة سياسية لنصرته، بل ظهر دوماً بمظهر المنحاز للشعب والحامل لهمومه والمستنصر به وبإرادته، لذلك أضاعت أكثر الأحزاب أهمّيةً وزنها وتأثيرها وعمقها الشعبي تدريجياً، وذلك إما اختياراً منها عبر المقاطعة لمسار 25 يوليو (2021)، وللاستحقاقات السياسية التي تمخّضت عنه، وإمّا إكراهاً عبر التضييق على التي ارتضت المشاركة فيه وهلّلت له.

أمّا انتخابياً، فكان السعي إلى إقصاء المترشّحين الذين قد تكون لهم حظوظ محترمة في الانتخابات، ولم يقع الإبقاء إلّا على منافسين اثنين للرئيس قيس سعيّد. الأوّل وجّهت له العديد من التهم وصدر ضدّه حكمٌ ابتدائيٌّ بالسجن، ولم تُتح له فرصةُ خوض الحملة الانتخابية، وهو العيّاشي زمّال المحسوب على التيّار الدستوري الليبرالي، والثاني زهير المغزاوي القومي العروبي، وقد لعبت هيئة الانتخابات دوراً مهمّاً في الفرز والإقصاء بإبقائها على ثلاثة مرشّحين، رغم إلغاء المحكمة الإدارية قراراتها القاضية برفض بعض الترشّحات، فلا يمكن بأيّ حال أن يمثّل هذا العدد المحدود من المترشّحين مختلف الأطياف السياسية والميولات الشعبية، وأن يعبّر عن تطلعات مختلف شرائح الناخبين. كما أنّ العملية الانتخابية لم تشهد حملات انتخابية تقليدية وفعلية تسمح للمترشّحين الثلاثة بالتناظر وتقديم برامجهم، وطغت عليها الشعبوية والحملات الفلكلورية، وفقدت بريقها رغم أهمّية هذه الانتخابات ومركزية شخصية رئيس الجهورية في نظام الحكم.

ولعب أعضاء المجالس المنتخبة، التي تركّزت وفقاً لدستور 2022، دوراً مهمّاً في الدعوة إلى انتخاب الرئيس قيس سعيّد، وفي تحشيد الشارع لمساندته، فتركيبتها تشمل أطيافاً سياسيةً مواليةً في معظمها له، وتساند مشروعه وفكرَه وأطروحاته، بل تتجنّد لخدمتها عبر الصلاحيات التي مُنحت لها دستورياً. والغريب أنّ بعضاً من المحسوبين على تيّارات سياسية أخرى في صلب هذه المجالس جاهر بمساندته سعيّد وبدعمه، وصوّت لصالح مقترح القانون الذي عدّل قواعدَ الاختصاص الانتخابي، والذي كان موضع انتقاد شديد من فئة مهمّة من المتخصّصين في القانون والمهتمين بالشأن العام، نظراً لتزامنه مع الزمن الانتخابي ولإقصائه القضاء الإداري الذي عرف عبر مختلف الأحقاب السياسية التي مرّت بها البلاد بحياده واستقلاله.

ولعلّ ما يُحسب للرئيس قيس سعيّد صدقه ووفاؤه لعهوده، ونظافة اليد والنزاهة، و قربه من الشعب الذي دنا من الشعبوية، فهو على خلاف أغلب السياسيين، الذين خبرهم الشعب التونسي إثر الثورة، لم يكذب ولم يسعَ إلى كسب امتيازات مالية أو عينية، والتزم بجلّ الوعود التي وعد بها على المستوى السياسي، بتركيز مشروعه السياسي، وبإقصاء القوى التي لا يعتبرها وطنية، وبتخليص البلاد من المتآمرين العابثين، كما يراهم هو من وجهة نظره الخاصّة، التي لا نستبعد أنّها تتلاءم مع وجهة نظر نسب مهمّة من الشعب التونسي، فعدد المصوّتين له ناهز المليونين ونصف المليون رغم نسبة الإقبال التي لا تزال ضعيفةً مقارنةً بالانتخابات الرئاسية السابقة (تقارب 30%)، ما يعني حسابياً أنّ معظم من توجّه إلى صناديق الانتخاب يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، هم إمّا من أنصار قيس سعيّد والموالين له، أو من المتمسّكين به على مضض لأنّه لا وجود لبديل له في قائمة المرشّحين والفاعلين السياسيين، أو من الذين قاموا بتقييم ذاتي لأدائه طيلة السنوات الماضية واعتبروا أنّ ما يحسب له أكثر ممّا يُحسب عليه، وفق سلّم خياراتهم وأولياتهم ورؤيتهم لمصلحة البلاد، فلا تزال نسبة من الشعب التونسي تعتبره قد أنقذ البلاد من خطر محدق يوم 25 يوليو/2021، وأنّه استبعد الإسلام السياسي من الحكم، ويرون أنّ عجزه عن تحسين ظروف عيش المواطنين ومقدرتهم الشرائية ومرافقهم العمومية، يعود (من منظورهم) إلى المعرقلين له، وإلى الرافضين للإصلاح والمنتفعين من الفساد والاحتكار ونهب أموال الشعب، وإلى المؤامرات التي تحاك ضدّه لثنيه عن المضي في «تحرير البلاد» نهائياً من المتربّصين بها وبأمنها، فالمزاج الشعبي التونسي عاطفي إلى أبعد الحدود، يحتكم إلى النيّات والمشاعر أكثر من احتكامه إلى العقل.

> المزاج الشعبي التونسي عاطفي يحتكم إلى النيّات والمشاعر أكثر من احتكامه إلى العقل
>
> مستقبل تونس رهين السياسة التي سيتّبعها الرئيس الذي حاز ثقة الشعب بنسب عالية، رغم ما حفّ بهذه الانتخابات من انتقادات وزلّات

محصّل القول، تبقى شخصية قيس سعيّد، ظاهرةً سياسيةً، أمراً ملفوفاً بالتساؤلات والغموض الذي يكتنفها باعتبارها تحتاج إلى دراسةٍ من مختلف جوانبها من دون الاقتصار على زاوية محدَّدة قد تكون مُضلّلة وتنأى بنا عن الموضوعية، فلا يمكن فصلها من سياقيها التاريخي والسياسي، محلّياً وإقليمياً، ولا يمكن انتزاعها من عمقها الشعبي. كما أنّ المستقبل السياسي للبلاد رهين السياسة التي سيتّبعها الرئيس الذي جُدّدت ولايته، وحاز ثقة الشعب بنسب عالية، رغم ما حفّ بهذه الانتخابات من انتقادات وزلّات، فهل سيتبع مسار التشييد والبناء الفعلي في مناخ من الحرّية المسؤولة؟ وهل سيسعى إلى الانفتاح على بقية القوى السياسية وإلى إصلاح حقيقيٍّ وشامل ينعكس إيجاباً في ظروفٍ عيش المواطن وفي المرافق الأساسية التي ينتفعون بها، ويقطع نهائياً مع المحسوبية والفساد ويُحقّق العدالة الاجتماعية؟ ... أمام الرئيس سعيّد فرصةٌ تاريخيةٌ لينحت اسمه في التاريخ زعيماً كبيراً في البلاد، لا سيّما في ظلّ هذا الالتفاف الشعبي التي برهنت عليه الانتخابات الرئاسية أخيراً، فهذه الظواهر السياسية الشاذة عن المألوف والمعتاد إمّا تصنع التاريخ وإما يأفل نجمها وتبقى مُجرّد ظاهرةٍ عابرة، والأمر يتطلّب كثير من التضحيات والحنكة السياسية والمباشرة الفعلية للإصلاحات والمشاريع الكبرى، كما يقتضي الانتباه إلى ضرورة عدم الانجرار إلى مناخات خطيرة من التضييق على الحرّيات والاحتكار للسلطة، فالشعب يمنح ثقته ويراقب ممثّليه وبإمكانه أيضاً أنّ يحاسبهم إن ضلّوا الطرق والنُهَج الصحيحة، فقد طال انتظار الشعب التونسي لتغيير حقيقي يطاول حياته اليومية، ويبرهن له أنّ الثورة لم تكن محطّةً عابرةً في تاريخه، بل هي لحظة فارقة تنتظر موسم الحصاد وجني الثمار، وتستوجب مزيداً من التضحيات والنضال، كما أنّ عزوفه عن السياسة لا يعني استقالةً تامّةً من الحياة العامّة، بل قد يرمز إلى تأمّل حصيف وترقّب حكيم لما ستؤول إليه الأمور في البلاد، فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم تبقى رهينةَ مقتضيات العقد الاجتماعي والسياسي الذي أُبرم بينهما، إن استبطنت بنوده والتزم بمبادئه وبأحكامه نجا الحاكم وتحرّر المحكوم، وإن انتُكص عنه وتم التلاعب به طغى الحاكم وانتفض المحكوم. كما أنّ على النُخَب السياسية بمختلف مشاربها وأطيافها أن تنقد ذاتياً (وتراجع مراجعات حقيقية وموضوعية) أداءها طيلة الحقبة السياسية التي عقبت الثورة التونسية، وألا تحمّل الحاكم وزر ما تعيشه راهنا من أزمات، وذلك حتّى يتعايش الحاكم والمحكوم ومختلف النُخَب السياسية، ويتصالحوا مصالحةً حقيقيةً لا تعلو فيها سوى المصلحة المشتركة للبلاد.

(كاتبة تونسية)

هل انتبه ميقاتي إلى ما لم ينتبه إليه السنيورة؟

باسل. ف. صالح

ما زال حزب الله ينتهج في الحرب الجارية التكتيك نفسه الذي انتهجه في حرب تمّوز (2006)، كما في تجربته كلّها على المستويين العسكري والسياسي. ليس مصادفةً أن يُنشَر قبل أيام أنّ رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي وقّع في 26 من الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول) مقترحاً لوقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، ليسارع من بعدها ميقاتي نفسه وينفي هذا. وليس مصادفةً أيضاً أن يُكلّف الحزب رئيسَ مجلس النواب نبيه برّي ليفاوض باسمه، تماماً كما فعل في حرب تمّوز، وتماماً كما في المفاصل الرئيسة في العقدَين الأخيرَين، ومن ثمّ محاولة وضع رئيس الحكومة في الواجهة، علماً أنّ نواب الحزب ووزراءه يمكنهم تأدية دور علني في عملية التفاوض بوجود ميقاتي وبرّي.

أدرك الرئيس ميقاتي، في مكان ما، أنّ الأمر يتكرّر، متعلّماً من تجربة رئيس الحكومة الأسبق، فؤاد السنيورة، في يوليو/ تمّوز 2006 (مع النقد كلّه الذي يمكن توجيهه لهما)، حينما دفعت قيادة الحزب السنيورة، من خلف الرئيس برّي، ليفاوض بهدف إنهاء الحرب، ولتعود وتنقضّ عليه لحظة انتهاء الحرب نفسها. فما هي إلّا أيام بين انتهاء الحرب وبين الهجوم الكثيف والتخوين الذي تعرّض له السنيورة وحكومته، وانتقالها من حكومة وصفت بـ«حكومة المقاومة» إلى اعتبارها حكومة الخيانة وحكومة كونداليزا (نسبة لكونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية تلك الفترة)، التي استكملها الحزب بهجوم مكثّف إلى حين استقالة الوزراء الشيعة منها، والتصويب عليها باعتبارها غير ميثاقية لأنّها تفتقد مكوّنا رئيسا من المكونات الطائفية اللبنانية، انتهاءً بالانقضاض عليها في السابع من مايو/ أيّار 2008، والذهاب إلى مؤتمر الدوحة. انتبه ميقاتي إلى تلك الثنائية التي امتهنها حزب الله خلال التفاوض على قرار مجلس الأمن 1701 في حينه. إذ بعد الموافقة عليه لوقف الحرب، التزاماً بمطالب كان الحزب نفسه يرفضها، ويُخوّن كل ما ينادي بها، وفي مقدمتها انتشار الجيش في الجنوب وسحب سلاح الحزب إلى شمال الليطاني، أوعز الحزب نفسه بالموافقة الضمنية على القرار جزءاً من شروط إنهاء الحرب، لكنّه سرعان ما أعلن انتصاره بعد تحقيق ما كان يرفضه، متناسياً أنّ الحرب بنتائجها السياسية، وفي مقدمها القرار 1701، الذي سيعود الحزب ليلتفّ عليه، وعلى اللبنانيين في السنوات اللاحقة، وصولاً إلى الحرب المُستعِرة اليوم.

> عمد العدو الإسرائيلي إلى كشف هشاشة الحلول الناتجة من تموضع حزب الله خلف الدولة

هذا التكتيك هو أسلوب الحزب في التداول السياسي، وفي كيفية إدارة الدولة، فهو الدولة، وهو خارج الدولة، هو قوّتها الضاربة، وهو من يتموضع في هامشها، هو من يقرّر وهو من لا قرار له، هو من يوافق ويوعز وهو من يُخوّن من يوافق ويوقّع. كما يمكن تعقّب الممارسة إياها في عملية ترسيم الحدود البحرية التي تخلّى لبنان بموجبها عن آلاف الكيلومترات، إذ دفع الحزب باتجاهها، وترك لنفسه هامشاً كبيراً سمح له بالمناورة والتنصّل من كلّ شيء في اتجاه آخر، فهو يوافق على الخطوات، لكن موافقته مُلتَبَسة، غير علنية، تسمح له بالانقضاض عليها ساعة يشاء، فإن كانت الأمور كما يحلو له تبنّاها، وإن كانت على خلاف توقّعاته تنصّل منها. وليس أفضل من تحقيق ذلك إلا بوضع غيره في الواجهة، ليمتصّ عنه عبء أيّ اتفاق قد يكون غير شعبي، ولا يُعبّر عن مصالح اللبنانيين عموماً، كما يُشكّل تهرّباً من المسؤولية الدولاتية أمام بيئته جرّاء هذه الموافقة خصوصاً.

يبدو أن ميقاتي تنبّه إلى ضرورة عدم التوقيع على مشروع وقف إطلاق النار بعد ملاحظة الهامش الذي يتموضع الحزب فيه، لكن يبدو أيضاً أنّه عاد وسقط فيه بعد الاجتماع الثلاثي الذي عُقِد بينه وبين الرئيس برّي بحضور الوزير السابق وليد جنبلاط، في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، وكرّر السقطة لاحقاً بعد جلسة الحكومة في 11 من الشهر نفسه، إذ دان الحرب والاعتداءات المكثّفة التي يمارسها العدو في المناطق اللبنانية كافّة، داعياً إلى الوقف الفوري للحرب. والتي سقط إثرها في فخّ التزام الحكومة، وبموافقة ضمنية من وزراء حزب الله، على تطبيق القرار 1701، وتعهّد بموجبه باستكمال نشر الجيش في الجنوب وسحب ترسانة الحزب العسكرية إلى ما بعد حدود نهر الليطاني، خصوصاً أنّه يعرف سلفاً أنّ أمراً كهذا ليس بيده، ولا بيد أيّ طرف لبناني آخر خارج الموافقة المباشرة والعلنية لقيادتي حزب الله وإيران. هذا الهامش هو ما تصوّب إسرائيل عليه بشكل مباشر اليوم، فبعد ما يقارب 20 عاماً، عمد العدو إلى كشف هشاشة الحلول الناتجة من تموضع حزب الله خلف الدولة. فبعد القرار 1701، نراه اليوم يتقصّد الكشف أمام العالم أنّ ترسانة الحزب العسكرية تضاعفت في المناطق التي يُفترَض أنّها منزوعة السلاح، وهي الذريعة التي يستخدمها ليسوّغ استخدام قدراته العسكرية كلّها، وإجرامه، لتدمير كلّ شيء، ولتقويض أيّ إمكانية لاتفاق ينهي الحرب، مع ما يزيد من خطورة الحرب المُستعِرة، لأنّها ذريعة شكلية، في حين أنّ أطماع العدو تتخطّى ذلك بكثير. قد يبدو الأمر في خانة التكتيك السياسي، وقد يبدو في خانة جدلية المناورتَين السياسية والميدانية، إلّا أنّ الحزب، وفي هذه اللحظات المميتة التي يعيشها اللبنانيون عموماً، والطائفة الشيعية خصوصاً، ما زال متمسّكاً بها، وقد ظهرت في خطاب الشيخ نعيم قاسم، وغيره من قيادات الحزب، حين فوّضوا برّي أمرَ التفاوض، لكنّهم اشترطوا وقف الحرب أولاً، كما أبقوا على الارتباط العلني مع جبهة غزّة، أي إنّهم نسفوا التفويض بأكمله، وهذا يعيدنا إلى المسؤولية التاريخية المتمثّلة بضرورة وقف الحرب بأيّ شكل من الأشكال، إن كان ذلك ممكناً حتّى اللحظة، وتقويض الذرائع كلّها التي يستمرّ العدو باستخدامها لتحقيق أطماعه التي باتت آليته لتغيير مفاصل خريطة الشرق الأوسط، بموافقة دولية، وعلى ما يبدو أيضاً، بموافقة إيرانية.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads